

## كولومبيا تحذر من سعي فنزويلا لشراء صواريخ إيرانية

● بوغوتا (كولومبيا) - قال رئيس كولومبيا إيفان دوكي إن حكومة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو تتطلع إلى شراء صواريخ إيرانية، في وقت حذرت فيه واشنطن من مغبة حصول إيران إلى "تاجر سلاح مارق" بعد أن أجهضت مساعيها في مجلس الأمن لتعديل حظر السلاح إلى الجمهورية الإسلامية.

وأضاف دوكي في مناسبة نظمت عبر الإنترنت "وردت معلومات من أجهزة مخابرات دولية تعمل معنا تظهر أن دكتاتورية نيكولاس مادورو مهتمة بالحصول على بعض الأسلحة المتوسطة والطويلة المدى من خلال إيران". وتابع "المعلومات تقول إن الصواريخ لم تصل بعد، لكن جرت اتصالات بموجب تعليمات من وزير دفاع فنزويلا فلاديمير بادرينو".

وجدد الرئيس الكولومبي اتهاماته المتكررة بأن مادورو يحمي ويدعم أعضاء سابقين في جماعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية يرفضون اتفاق سلام تم توقيعه في 2016، وكذلك مسلحي جيش التحرير الوطني. ولا تعترف كولومبيا بمادورو رئيسا لفنزويلا، فيما كانت الحكومة الكولومبية من بين أكثر من 50 دولة تعتبر زعيم المعارضة خوان غوايدو رئيسا لفنزويلا.

ومع تزايد عزلتها الدولية، عززت فنزويلا علاقاتها مع إيران، مما ساعد على تخفيف نقص الوقود لديها. والأسبوع الماضي، صادرت الولايات المتحدة أربع شحنات وقود إيرانية في الطريق إلى فنزويلا، ووصفت ذلك بأنه أكبر عملية مصادرة أميركية لوقود إيراني على الإطلاق.

وتتجاهل كل من طهران وكاراكاس بخط الإمداد هذا في تحذير للعقوبات الأميركية المفروضة عليها.

وعلى الرغم من فشل الولايات المتحدة في تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن يمدد حظر الأسلحة إلى إيران إلى ما بعد أكتوبر القادم، تبدو إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب مصررة على المضي قدما في ممارسة أقصى الضغوط على أنشطته طهران النووية والبالستية التي تهدد السلم الإقليمي والدولي.

وقالت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الخمس، إن الولايات المتحدة لا تملك الحق القانوني لإطلاق ما يسمى بالية "سناناباك" لإعادة فرض العقوبات الأممية على الجمهورية الإسلامية لأنها انسحبت عام 2018 من الاتفاق النووي. وأضافت الدول الثلاث في بيان مشترك إن "فرنسا وألمانيا وبريطانيا تشير إلى أن الولايات المتحدة لم تعد مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة بعد انسحابها من الاتفاقية في 2018، وبالتالي لا يمكنها أن تدعم هذه المبادرة التي تتعارض مع جهودنا الحالية الرامية لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة".

ومن شأن عودة عقوبات الأمم المتحدة أن تلزم إيران بتطبيق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، وحظر استيراد أي شيء يمكن أن يساهم في تلك الأنشطة أو في تطوير أنظمة إطلاق الأسلحة النووية.

وستشمل ذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنها من تطوير صواريخ بالستية قادرة على إطلاق أسلحة نووية واستئناف فرض عقوبات محددة على العشرات من الأفراد والكيانات. كما سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإبها والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

## قانون الترحيل الجديد في ألمانيا لم يحقق أهدافه

● برلين - قالت وزارة الداخلية في ألمانيا إن قانون الترحيل المنظم الذي دخل حيز التنفيذ في البلاد قبل نحو عام، لم يؤد إلى زيادة حالات الترحيل خلال الشهور الستة الأولى من تطبيقه.

وذكرت الوزارة أنه خلال الفترة من سبتمبر عام 2019 حتى فبراير الماضي 13 ألفا و759 حالة، مقابل 13 ألفا و825 حالة في نفس الفترة الزمنية من العام السابق. ولا تتم عمليات الترحيل بسبب أحكام قضائية أو عدم العثور على الأشخاص المرشحين بالترحيل أو غياب التعاون مع الدولة التي سيجري الترحيل إليها.

وأوقفت ألمانيا الترحيل إلى سوريا تماما منذ سنوات بسبب الحرب الدائرة في البلاد، فيما كانت وجهة العديد من حالات الترحيل منذ أغسطس 2019 حتى يوليو 2020 إلى إيطاليا وألمانيا.

ويسمح قانون الترحيل المنظم المثير للجدل، الذي أعده وزير الداخلية الاتحادي هورست زيهوفر وصديق عليه البرلمان الألماني (بونستاغ)، باحتجاز طالبي اللجوء المرشحين بمغادرة البلاد في السجون العادية قبل ترحيلهم، بشرط فصلهم عن الجرمين.

كما ينص القانون على معاقبة طالبي اللجوء الذين لا يتعاونون مع السلطات في توضيح هوياتهم، ويسمح باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين والذين ليست لديهم وثائق شخصية، وذلك من أجل إجبار المهاجر على زيارة سفارة البلد الأصلي الذي يدعي أنه جاء منه.

## الانقلاب العسكري في مالي نكسة لإستراتيجية فرنسا في الساحل الأفريقي

باريس مضطرة للتعامل مع «الانقلابيين» لحماية مكاسبها المهددة



### تغييرات سياسية تقوض الرؤية الفرنسية

وعلق الكولونيل الفرنسي المتقاعد ميشال غويا بيان "الأمر ستكون أكثر تعقيدا بقليل على العسكريين الفرنسيين"، موضحا "من الممكن مواصلة العمليات ومن الممكن تنفيذها بشكل ذاتي، لكن التعاون مع القوات المالية قد يتوقف. وقد تحاول المجموعات المسلحة استغلال الوضع لتوسيع نطاق عملياتها".

وبموازاة ذلك، لفت الباحث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية إيلي تيننباوم إلى أنه في وقت تسعى باريس جاهدة منذ أشهر لإقناع أوروبا بموازنتها في الساحل "لأن أفاجا بان يضعف ذلك عزيمة الشركاء الأوروبيين المنتمين قليلا بالأساس، بشأن تاكوبا ومشاريع أخرى، وكذلك بلدان مجموعة دول الساحل الخمس".

وشركاء باريس الأوروبيون مؤيدون لضرورة مكافحة الجهاديين في تلك المنطقة، لكنهم قلقون من تعرض فرنسا لانقادات دون تحقيق مكسب سياسي من هذا التدخل.

ويعدّ تردد الأميركيين الذين لا يمكن الاستغناء عن دعمهم العسكري في المنطقة، مصدر قلق آخر لفرنسا.

وعلى الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013، مازالت مناطق باكملها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وتستهدف الجماعات المتشعبة، من حين لآخر، القوات الأمنية والعسكرية المتمركزة في المنطقة على الرغم من توقيع اتفاق للسلام في يونيو 2015، كان يفترض أن يسمح بعزل الجهاديين نهائيا.

وأوضح قصر الإليزيه "يجب التركيز على عودة سلطة مدنية ودولة القانون، مع أولوية أخرى هي عدم تلاشي الالتزام بمكافحة الإرهاب".

وحرصت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في مالي على التأكيد أن "السلام في مالي أولويتنا" وأن القوات الإقليمية المنتشرة في البلاد "تبقى شريكنا"، في إشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" وقوة برخان الفرنسية وقوة مجموعة دول الساحل الخمس وتجمع القوات الخاصة الأوروبية "تاكوبا" المكلفة بمواكبة العسكريين الماليين.

### مراقبون يتوقعون أن يؤدي الانقلاب العسكري إلى تعقيد مهمة الدبلوماسيين والعسكريين الفرنسيين المتواجدين في مالي

وعلق الباحث في جامعة كنت البلجيكية إيفان غيشاوا على تويتر أن "المجموعة العسكرية لا تريد خسارة دعم الأسرة الدولية، ومن ضمنها برخان. يبدو أن الهدف كان يتركز على طرد إبراهيم أوبوكر كيتا والمقربين منه من السلطة".

وأحد ثوابت استراتيجية باريس يقضي بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة المحلية على أمل أن تصبح قادرة في المستقبل على التكفل بضمان الأمن في الساحل، لكن كيف يمكن مواصلة العمل مع انقلابيين؟

فشلت الضغوط الفرنسية في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في مالي وإجهاض انقلاب عسكري أطاح بالرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا أحد أبرز حلفائها في منطقة الساحل الأفريقي المتوترة، ما يجعلها أمام تحدي التعامل مع سلطات "انقلابية" قد لا توفر لها ما وفرتة السلطة السابقة.

● بامكو - شكل الانقلاب العسكري في مالي ضربة إستراتيجية لفرنسا المنخرطة بكثافة في الساحل حيث تنتشر أكثر من خمسة آلاف عسكري لمكافحة الجهاديين بالتعاون مع الحكومات المحلية.

وعلى وقع اتهامات بالفساد وسوء الإدارة، استقال رئيس مالي إبراهيم أوبوكر كيتا بعدما اعتقله الجيش بعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية. ومع رحيله من السلطة خسرت فرنسا أحد محاورها الرئيسيين في الساحل منذ 2013 في بلد تركز فيه القوة المستعمرة السابقة القسم الأكبر من مجهودها العسكري.

ورأى الرئيس إيمانويل ماكرون أن "مكافحة التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الديمقراطية ودولة القانون لا ينفصلان"، وتابع في تغريدة "إن التخلي عن ذلك يعني التسبب بانعدام الاستقرار وإضعاف معركتنا. وهذا غير مقبول"، داعيا إلى "إعادة السلطة إلى المدنيين".

لكن هذه الاحتجاجات لم تكن العسكريين عن الإطاحة بالرئيس، وأعدن بتنظيم انتخابات "ضمن مهلة معقولة". واعتبر خبير منطقة الساحل في مجموعة الأزمات الدولية جان إرفيه جيرزيكل "إنها اليوم عودة إلى حد ما إلى خاتمة الانطلاق"، مضيفا "ثمانى سنونوات من الجهود والاستثمار والحضور أفضت في النهاية إلى العودة بالوضع في مالي

على الصعيد الأمني. وشدد شوركين على أن "مالي في عهد إبراهيم أوبوكر كيتا لم تكن تحقق سوى تقدم ضئيل، أو ربما لا تقدم على الإطلاق" على الصعيد الأمني.

## مساع أفريقية يائسة لاستعادة الحكم المدني في مالي

● بات يهدد النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين.

وتم نشر آلاف الجنود الفرنسيين ومن قوات الأمم المتحدة إلى جانب جنود من دول الساحل الخمس، سعيا إلى وقف أعمال العنف الدامية.

وأعلن المتحدث باسم المجلس العسكري إسماعيل واغي الخميس أنه سيتم تشكيل "مجلس انتقالي مع رئيس انتقالي سيكون إما عسكريا وإما مدنيا"، مضيفا في تصريحات لقناة فرنس 24 أن "الفترة الانتقالية ستكون أقصر مدة ممكنة".

وانضم قادة أفارقة آخرون الجمعة إلى إدانة الانقلاب وكرروا مطلب إطلاق سراح المعتقلين.

ودعا رئيس كينيا أوهور كينياتا إلى حل "سريع وسلمي وديمقراطي" للأزمة فيما اعتبر رئيس الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدى الانقلاب "خطرا على الديمقراطية في أفريقيا"، بينما طالب الاتحاد الأفريقي الدول الأفريقية باتخاذ موقف صارم.

ديمبيلي ووزير الأمن ممبا موسى كيتا، ورئيس الجمعية الوطنية موسى تيميين، إضافة إلى قائد الجيش وسلاح الجو.

وأعلن العسكريون الذين استولوا على السلطة عن تشكيل "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" بقيادة الكولونيل أسيمي غويتا البالغ 37 عاما، وتعهدا بتشكيل مجلس انتقالي وإجراء انتخابات "خلال مهلة معقولة".

وانضم المجتمع الدولي إلى القادة الأفارقة في إدانة الانقلاب الأخير في الدولة المضطربة والواقعة في منطقة الساحل، وطالبوا بالإفراج عن القادة المعتقلين.

والانقلاب هو الثاني خلال ثماني سنوات، ويسد ضربة قاصمة لدولة تعاني من تمرد إسلامي واقتصاد متداع واستياء عميق لدى الناس إزاء حكومتها. وانقلاب 2012 أعقبته انتفاضة في شمال البلاد تحولت إلى تمرد جهادي

● بامكو - سمحت المجموعة العسكرية التي نفذت الانقلاب في مالي للأمم المتحدة ببقاء الرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا، كما أفرجت عن اثنين من الشخصيات المحتجزة قبل وصول وفد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بامكو السبت للمطالبة بعودة النظام الدستوري.

ويرى مراقبون أن المساعي الأفريقية لاستعادة الحكم المدني في مالي باتت محكومة بالفشل إثر إعلان المعارضة السياسية الرئيسية في البلاد عن مساندتها للعسكريين الانقلابيين، ما يوفر لهم حاضنة سياسية مدعومة بتأييد شعبي.

وأفادت مجموعة دول غرب أفريقيا (إيكواس) الجمعة في بامكو بأن وفدها سيتقدمه الرئيس النيجيري السابق غودلال جوناثان، يرافقه رئيس مفوضيتها جان - كلود كاسي برو ووزير الخارجية النيجيري جيفري أونياما.

وتزامن خطوة العسكريين مع تصاعد الضغوط عليهم والاستعدادات لمسيرات احتفالية في العاصمة بامكو في أعقاب أحداث الانقلابات في الدولة المضطربة والواقعة بغرب القارة.

وسمح منفذو الانقلاب الجمعة لفريق من الأمم المتحدة بزيارة شخصيات محتجزة لديهم، بينها الرئيس المطاح به ورئيس حكومته بوبو سيسيه.

وقالت بعثة الأمم المتحدة في تغريدة على تويتر "توجه فريق لحقوق الإنسان في البعثة إلى كاتي في إطار مهمته لحماية حقوق الإنسان، وتمكن من لقاء الرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا ومعتقلين آخرين".

وكان جنود متمردون قد اعتقلوا كيتا ومسؤولين آخرين في أعقاب انقلاب الثلاثاء في كاتي، القاعدة العسكرية التي تبعد 15 كلم عن بامكو. ومن بين المعتقلين، وفق مصادر مختلفة، وزير الدفاع إبراهيم ضامرو